الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
الوثائق الرسمية *

اللجنة الخامسة
الجلسة الأربعون
المعقودة يوم الخميس
١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 9 1984
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الأربعين

الرئيس: السيد كوياما (اليابان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد سيلي

المحتويات

البندان ١٠٩ و ١١٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وتخطيط البرنامج (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (تابع)

الباب ٦ - ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . و يجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية :

Chief, Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.5/38/SR.40
3 January 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

83-57836

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠

البندان ١٠٩ و ١١٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وتخطيط البرنامج (تابع) (A/38/3 (part II) و Corr.1 ، A/38/6 ، A/38/7 ، A/38/38)

القراءة الاولى (تابع)

١- السيد فوران (المراقب المالي) : رد على الاسئلة المتعلقة بالميزانية البرنامجية والتي طرحها في جلسات سابقة ممثلو السويد والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، فقال انه سيجرى اعداد دراسة تقييمية عن الرقابة الدولية على المخدرات في موعد يتيح للجنة البرنامج والتنسيق استعراضها في دورتها الخامسة والعشرين التي ستعقد في عام ١٩٨٥ . وأضاف ان الأعمال التحضيرية قد بدأت بالفعل ومن المقرر ان تبدأ الدراسة الفعلية في اوائل عام ١٩٨٤ . وذكر انه قد خصص في الميزانية البرنامجية المقترحة اعتماد لتنفيذ بعض التوصيات الناشئة عن الاستعراض الذى اجرته دائرة التنظيم الادارى في عام ١٩٨١ للوحدات الثلاث المعنية بالرقابة على المخدرات . وقد بدأت شعبة المخدرات وامانتا الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير في تنفيذ تغييرات اخرى اوصي بها . ومنذ اواسط عام ١٩٨٣ ، تم تجميع امانة الصندوق في فيينا ، كما اوصت بذلك دائرة التنظيم الادارى ، ويبدو ان الامانات الثلاث قد تخلصت من آثار نظمها في عام ١٩٧٩ . وأشار الى ان الفريق الاستشارى الرفيع المستوى المعني بالاصلاح الادارى والذى انشأه الأمين العام سيقدم التوصيات الاخرى الناشئة عن الاستعراض الذى اجرته دائرة التنظيم الادارى .

٢- ومضى في حديثه قائلا ان شعبة المخدرات مسؤولة اساسا عن تنفيذ سياسة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالرقابة على المخدرات ، غير ان اتخاذ قرارات بشأن المسائل التنفيذية انما هو من مسؤولية الصندوق وحده . وأضاف ان مدير الشعبة يعمل كمستشار للمدير التنفيذى للصندوق . وأضاف ان العلاقة بين الشعبة وأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي علاقة مرضية ولكنها غير وثيقة نوعا ما ؛ فقد انشئت الوحدتان في فترتين مختلفتين لتناول مشكلات مختلفة ولو انها مترابطة . وذكر ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد قرر في دورته الثانية والاربعين ان يكون للهيئة امانة منفصلة عن امانة الشعبة ، وان يتم اتخاذ تدابير ادارية لحماية سرية مراسلات الهيئة وسرية اوراقها الاخرى . وأشار الى ان الترتيب الذى يقضي بأن تكون هناك امانتان منفصلتان قد مدّد بموجب قرارات اتخذها المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورتيه الرابعة والخمسين والحادية والستين . وقال انه باختصار

(السيد فـــوران)

فان الشعبة هي جزء من الميزانية العادية الموضوعة للامانة العامة ، وان الصندوق هـــو نشاط خارج عن الميزانية ، وان الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، وهي جهاز انشـــئ بموجب معاهدة ، تقوم امانتها بتقديم الخدمات اليها ، وذلك وفقا لما اشترطه المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي . وأشار الى انه رغم ما يبدو من تعقد هذه الترتيبات فإن التنسيق بينها هو مشكلة اقل صعوبة مما يبدو . وذكر انه لم يؤل جهد لكفالة الاستفادة الى اقصى حد من الموارد الموضوعة تحت تصرف برنامج الرقابة على المخدرات .

٣- واستطرد قائلا ان ممثل الولايات المتحدة قد استفسر عن تقديرات العائد مـــن التليفزيون ومن الخدمات المماثلة الواردة تحت باب الايرادات ٢ . وأضاف ان هذا العائـــد يعتمد بالكامل على طلب المؤسسات الاعلامية والمراسلين والوفود ، الذي يتحدد بـــدوره ، الى حد كبير ، بما تعتبره وسائط الاعلام جديرا بالنشر . وذكر ان التقدير الموضوع للفتـــرة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ يعتمد على متوسط الايراد السنوي المتحصل على مدى الفترة من عـــام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٢ والذي يبلغ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار تقريبا . وقال انه لولا بعض المناسبات الخاصة التي جرت خلال فترة السنتين الجاريتين ، مثل الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، لكانت ايرادات المنظمة الآتية من التليفزيون ومن الخدمات المماثلة اقل مما هو مقدر . وأشار الى ان اسعار الخدمات التليفزيونية والخدمات المماثلة يستكملها دوريـــا فريق عامل مشترك بين الادارات ، معني بسياسات تحديد الاسعار ، ومؤلف من ممثلين عـــن دائرة التنظيم الاداري ، وادارة الشؤون المالية ، وادارة الخدمات العامة ، وادارة شـــؤون الاعلام . وذكر ان المرة الاخيرة التي استعرضت فيها الاسعار كانت في عام ١٩٨٢ .

٤- وواصل حديثه قائلا ان البند الوارد تحت باب الايرادات ٢ والمعنون " المبالـــغ المستعادة من نفقات السنوات السابقة " يشمل مبالغ مستعادة عن نفقات تكبدتها الأمـــم المتحدة وورد ت بعد اقفال دفاتر الفترة المالية قيد البحث . (عند استعادة المبالغ فـــي المواعيد المقررة فان التسويات اللازمة تنعكس في بيانات النفقات للفترة المالية قيد البحث) . وأضاف ان البند يشمل مبالغ مستعادة مقابل تذاكر نقل غير مستخدمة ، وبضائع لا يمكـــن تسليمها ، والضرائب المفروضة على بنود مثل خدمات الهاتف والبرق والكهرباء ، والبنزيـــن ، والتي تم دفعها في بعض مقار العمل . واختتم حديثه قائلا ان المبالغ المستعادة سجلـــت تحت باب الايرادات ٢ ، وذلك وفقا للقاعدة المالية ٢ ١٠ - ٧ .

الباب ١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (تابـــع) (A/C.5/38/4; A/38/7/Add.2 and Corr.1 و 2 ، A/C.5/38/12 ، A/C.5/38/20 ، A/C.5/38/CRP.3)

٥- السيد ساريس (اليونان) : تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي فذكّر الاعضاء بالدور الايجابي الذى لعبه الاتحاد في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وما يعلقه الاتحاد من أهمية على تنفيذ قرارات المؤتمر .

٦- ومضى في حديثه قائلا ان التقدير الموضوع للباب ٥ ١ لفترة السنتين القادمتين قد زاد بالقيمة الحقيقية بنسبة ٧ر . في المائة . وأضاف ان الاتحاد يعتبر هذا التطور تطورا هاما من حيث انه قد يكون دليلا على وجود تنسيق افضل داخل امانة الاونكتاد في تناولها لولايتها الموسعة . ومع ذلك ، فان هناك مجالا لاعادة توزيع الاعتمادات المطلوبة حسبما هو مذكور في الاستنتاجات المتفق عليها والتي توصلت اليها الفرقة العاملة التابعة لمجلس التجارة والتنمية والمعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية . ويعتقد توظيف خبراء استشاريين للقيام بالمهام التي يمكن ان يقوم بها موظفوا الأمانة العامة احد المجالات التي قد تكون اعادة التوزيع امرا ملائما فيها . ومن المهم ايضا ان يتفادى الاونكتاد تكرار الأعمال التي تقوم بها الهيئات الاخرى الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة . وينبغي عدم تشجيع الممارسة المتمثلة في اتاحة اسابيع اضافية للاجتماعات لا تستخدم فيها جميع الأيام المخصصة . وبالاضافة الى هذا فانه كان من الممكن ان يستفيد عدد من البرامج من القيام ببحث ادق . وأضاف انه كما ذكرت الفرقة العاملة فانه ينبغي أن تعكس ميزانية الاونكتاد جميع القرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية ومؤتمرات الاونكتاد . وعلى سبيل المثال ، فانه نظرا لان مجلس التجارة والتنمية لم ينه بعد برنامج العمل المتعلق بالحمائية والتكيف الهيكلي فانه ينبغي على الامانة العامة الا تحكم مقدما على الموضوع . ولا تزال هناك مشاكل خطيرة تتعلق بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الوارد تحت برنامج المؤتمر المعنون " التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية " ، وخاصة فيما يتعلق بجدول الجلسات . وخلال جلسات الفرقة العاملة ابدت الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي عددا من التعليقات والانتقادات الاخرى التي تتعلق بالعناصر ١ - ١ و ١ - ٢ و ١ - ٤ و ١ - ٥ من برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٧- واستطرد قائلا انه مما يؤسف له ان امانة الأونكتاد لم تتمكن من اقتراح اولويات في ميزانيتها . وفي ظل هذه الظروف ،سيكون من المفيد للامانة ، بصفة خاصة ، ان تقترح الاجهزة الحكومية الدولية القطاعات التي ينبغي ان تعطى اولوية . واختتم بيانه قائلا ان الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ترغب في ابراز رأى الفرقة العاملة الذى مفاده انه ينبغي تقديم البرامج الفرعية وعناصر البرنامج بشكل اوضح ومزيد من التفاصيل وذلك عند تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة للاونتكاد لفترة الستين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

٨- السيد غاريدو (الفلبين) : اعرب عن تأييده للتقديرات المنقحة التي قدمها الأمين العام تحت الباب ١٥ ، ورحب بالزخم الذى اعطته الدورة السادسة للاونكتاد للاتفاق المنشيء للصندوق المشترك . وأعرب عن امله في الاحتفاظ بقوة الدفع بحيث يمكن الوصول بأسرع ما يمكن الى عدد التصديقات المطلوب . وذكر ان وفده قد احاط علما بالاستنتاجات المتفق عليها والتي توصلت اليها الفرقة العاملة ، وأعرب عن امله في ان تودى النقاط الايجابية التي اوردتها هذه الاستنتاجات ، وخاصة في الفقرة ٥ الى تشجيع الامانة العامة للاونكتاد على التقيد بالاجراءات الموضوعة والتي تتعلق بالميزانية .

٩- السيد موراي (المملكة المتحدة) : قال ان وفده يرحب بالآراء التي ابدتها الفرقة العاملة والتي يرى الوفد انها اسهام قيّم في المناقشات التي تجريها اللجنة الخامسة بشأن التقديرات المنقحة الموضوعة للاونكتاد . وذكر ان وجود الاونكتاد في جنيف بينما يجرى النظر في ميزانيته واعتمادها في نيويورك يودى احيانا الى تعقيد المناقشات التي تجريها اللجنة . وأضاف ان توصيات الفرقة العاملة ستساعد على كفالة النظر الى الموضوع في نفس الضوء في كلا المكانين . وقال ان وفده كان في الواقع يفضل الانتظار الى حين توفر التقرير الكامل للفرقة العاملة قبل بحث المسألة في اللجنة الخامسة .

١٠- ومضى قائلا انه لسوء الحظ فان الظروف قد حالت دون قيام لجنة البرنامج والتنسيق بالنظر في التقديرات الواردة تحت الباب ١٥ سوى نظرة سطحية . وأعرب عن امل وفده في ان تتيح جداول الجلسات القادمة وقتا كافيا للنظر في المقترحات بالطريقة التي حددتها الجمعية العامة .

١١- وأضاف ان الممثل اليوناني قد تناول وهو يتحدث نيابة عن الاتحاد الاوروبي ، عددا من النقاط التي كانت ستثيرها لجنة البرنامج والتنسيق لو كانت الاجراءات السليمة قد اتبعت . وذكر ان الاعضاء قد اخطروا بأن النمو الحقيقي تحت البند ١٥ هو ٧ر٠ في المائة ، بيد ان تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/38/7/Add.2) يبدو كما لو كان يوحي بانه قد ترد اقتراحات اخرى بمجرد ان يتوفر للامانة العامة الوقت الكافي لاستيعاب المقررات التي اتخذتها الدورة السادسة للاونكتاد . وقال ان امكان حدوث هذا قد سبب قلقا لوفده ، اذ ان الوفد كان لديه بالفعل شكوك حول زيادة المبالغ المطلوبة للخبراء الاستشاريين ولسفر الموظفين ولتوسيع التوجيه والتنظيم التنفيذيين في الاونكتاد ، وكذلك حول ما هو مقترح من ادخال نظام كبير لتجهيز الكلمات قبل ان يستكمل استعراض عام للاحتياجات من الوثائق . وأضاف ان كل فقرة من فقرات استنتاجات الفرقة العاملة (A/C.5/38/CRP.3 ، المرفق) تثير قلقا شديدا لدى الدول الاعضاء ، اذ ان هناك تلميحات الى ان المقررات

(السيد موارى ، المملكة المتحدة)

والولايات الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية لا تنعكس في مقترحات الميزانية انعكاسا كاملا ، والى الحاجة الى القيام باعادة توزيع لتنفيذ برنامج العمل ، والى الحاجة الى توضيح الاجراء المتعلق بالميزانية والى مزيد من التفاصيل ، والى استصواب تحقيق وفورات .

١٢- وأضاف انه ينبغي النظر بجدية الى استنتاجات الفرقة العاملة اذ ان هذه الاستنتاجات تمثل الآراء السديدة لممثلين من جميع المناطق . وذكر ان وفده يتطلع الى تلقي رد الامانة العامة على هذه الاستنتاجات . وقال ان الشيء الوحيد الذى يؤسف له هو ان الفرقة لم تواصل اتباع منطق توصياتها الى حد تحديد الوفورات التي ينبغي السعي الى تحقيقها في سياق الفقرة ٤ من مشروع الاستنتاجات المتفق عليها والمقدم منها (A/C.5/38/CRP.3 ، المرفق) وذكر انه قد يكون من الممكن العثور على اساس مشترك لهذه الوفورات ، اذ ان ممثل اليونان قد المح بالفعل الى المبالغ الكبيرة المخصصة للخبراء الاستشاريين ولسفر الموظفين . وأعرب عن رغبته في توضيح ان وحدة تنسيق السياسة الاقتصادية المطلوب لها ما يزيد عن ١ مليون دولار ليس لها ناتج محدد ، وان الوظيفة من الرتبة مد - ٢ المخصصة لرئيس الوحدة شاغرة منذ سنتين تقريبا .

١٣- واستطرد قائلا انه من الصعب الاقتناع بانه قد تم ممارسة اقصى قدر من التقييد في اعداد تقديرات الميزانية للباب ١٥ . وأضاف انه ينبغي ، في رأى وفد بلده ان يكون تحقيق نمو حقيقي صفرى هو هدف الأمم المتحدة بالنسبة للميزانية . ويشير تحليل التقديرات الموضوعة للاونكتاد ان النمو الحقيقي الصفرى يتماشى الى حد كبير مع هدف تنفيذ البرنامج على نحو يتسم بالكفاءة .

١٤- السيد اوكيبو (كينيا) : شدّد على الأهمية التي يعلقها وفده على برامج الأونكتاد وعلى الاعتمادات المخصصة لها في الميزانية . وأعلن ان وفده يؤيد بقوة مقترحات الأمين العام وهو مستعد لمناقشة حل توفيقي معقول بشأن توصيات الفرقة العاملة ، الا انه غير متفق تماما مع بعض الآراء التي ابدتها الفرقة العاملة . وذكر ان وفده سيؤيد توصيات اللجنة الاستشارية ما دامت التقديرات تتضمن الاعتمادات اللازمة لوضع البرامج المتفق عليها في الدورة السادسة للاونكتاد موضع التنفيذ .

١٥- السيد ايمني (نيجيريا) : قال ان وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية الا انه يرى ان الوقت قد حان كي تصبح جميع مؤسسات الأمم المتحدة اكثر اهتماما بكفاح البلدان النامية ، وخاصة البلدان النامية الواقعة في افريقيا ، من اجل تحسين قدر شعوبها .

(السيد ايمني ، نيجيريـــا)

وأضاف انه قد خصص في تقديرات الباب ١٥ حوالي ٨ر٦ من ملايين الدولارات للنقـــد والتمويل والتنمية . وذكر انه بموجب خطة لاغوس لعام ١٩٨٠ تعهدت البلدان الافريقيـة بتجميع مواردها من اجل التنمية . وأعرب عن رغبته في ان يعرف بالتحديد الطريقـــة التي ستساعد بها الأموال المخصصة في اطار ميزانية الاونكتاد في تحقيق هذا الهـــدف. وقال انه قد خصص حوالي ٣ر٧ من ملايين الدولارات لنقل التكنولوجيا ؛ وان معـــدلات النمو في البلدان النامية في افريقيا ،هي من بين اقـــل معدلات النمو في العالـــم، ومن شأن نقل التكنولوجيا الملائمة الى هذه البلدان ان يعجل الى حد كبير بمعـــدل نموها ، وخاصة في المجال الزراعي . ولذلك فانه طلب تقديم معلومات محددة عن البرامج التي سيضطلع بها الاونكتاد لتنفيذ هذا الجانب الهام من جوانب التنمية في افريقيـــا . وأشار الى ان نقص مرافق الشحن البحرى والنقل يعد عائقا رئيسيا في طريق تنمية التجارة في البلدان النامية . وبموجب المقترحات التي قدمها الاونكتاد فانه خصص مبلغ ٣ر٨ مـــن ملايين الدولارات تقريبا للشحن البحرى والموانئ والنقل المتعدد الوسائط . وطلـــب تحليلا لهذا المبلغ على حسب بنود الانفاق ، كما طلب معلومات عن كيفية انفاق النقـــد الذى سيساعد على تحسين المرافق في البلدان النامية ، وخاصة البلدان الناميـــة الواقعة في افريقيا . وقال ان مبلغا آخر قدره ٤ر٨ من ملايين الدولارات قد خصص للسلـع المصنوعة ونصف المصنوعة . وأعرب عن رغبته في ان يعرف ما هي البرامج المخططة مـــن اجل تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية للمشاركة في تجارة عالمية النطـــاق للسلع المصنوعة ونصف المصنوعة ، ان كانت هناك برامج . وأخيرا ، اوضح ان ارتفـــاع تكلفة الواردات وانخفاض اسعار السلع الاساسية لهما تأثير سيء على اقتصادات غالبيـــة الدول الافريقية . وأعرب عن رغبته في معرفة الكيفية التي سيؤثر بها المبلغ المطلـوب بموجب برنامج السلع الاساسية والذى يبلغ ٨ ملايين دولار على اقتصادات الدول الافريقيـــة التي تعتمد اعتمادا كبيـرا على تصدير المواد الخام .

١٦ - السيد الياشيف (اسرائيل) : قال ان بلده يعلق أهمية كبيرة على أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المختلفة ، ومن المعروف عنه جيدا دعمه للتعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية الأمر الذى يعكسه تعاونه الاقتصادى والتقني الواسع النطاق مع البلدان النامية الأخرى . ومع ذلك ، فان بلده يرى أن جميع البلدان النامية المهتمة يجب أن يكون في وسعها الاشتراك في أنشطة وبرامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية على اساس المساواة في السيادة وعالمية المشاركة . كما أن له تحفظات هامة بشأن الأنشطة التي لا تحترم فيها تلك المبادئ .

١٧ - وأضاف ان انشاء وحدة اقتصادية خاصة مهمتها تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني ، على النحو المشار اليه في الفقرتين ٥ و ٨ (ج) من التقديرات المنقحة (A/C.5/38/4) ، بالاضافة الى جميع الوحدات الموجودة حاليا ذات الوظائف المماثلة ، يشكل سابقة مشينة وذلك بتوسيع نطاق الحطة الشرسة المناهضة لاسرائيل التي يجرى القيام بها في أجزاء كبيرة من الأمم المتحدة بموارد قدمتها الدول الأعضاء . وأعلن ان وفده سيعارض ادراج هذا البند .

١٨ - السيد أورتيغا (المكسيك) : قال ان برامج وأنشطة الأونكتاد لها أهمية أساسية لوفده . والأونكتاد هو أعلى محفل للتفاوض بشأن المسائل الاقتصادية التي يتعين على جميع البلدان أن تواجهها . ويجب أن تشمل الاعتمادات المجازة تحت الباب ١٥ اعتمادات لتنفيذ المقررات التي اتخذها الأونكتاد في دورته السادسة . وينبغي للجنة أن تؤيد تقديرات الأمين العام المنقحة ، حسبما أوصت اللجنة الاستشارية .

١٩ - السيد بيرسون (بلجيكا) سأل عما اذا كان محقا في فهمه أنه بعد اعداد التقديرات المنقحة للباب ١٥ اتخذ قرار في جنيف لعقد جلسات لفترة أربعة أسابيع فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . فاذا كان محقا ، فانه يود ايضا أن يعلم من أين تزمع الأمانة العامة الحصول على الأموال اللازمة لهذه الاجتماعات : هل تخفض الالتزامات الأخرى تحت الباب ١٥ ، أم أن الأموال سوف تأتي من مصدر مختلف تماما ؟ .

٢٠ - السيد فوران (المراقب المالي) : قال ان الأسابيع الأربعة التي سوف تستغرقها الجلسات المكرسة للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية سوف تمول من الاعتماد المخصص لجدول اجتماعات الأونكتاد والذى وافق عليه مجلس التجارة والتنمية . وتتم تغطية جميع اجتماعات الأونكتاد تحت الباب ٢٩ باء من الميزانية ، بينما تتعلق الموارد اللازمة تحت الباب ١٥ بأمانة الأونكتاد ، يضاف اليها اعتماد تحت الباب ٢٨ للخدمات الادارية والخدمات المشتركة . وأضاف ان الباب ٢٩ باء يشمل ، في الواقع ، جميع الاجتماعات المعقودة في جنيف وليس مجرد تلك المتعلقة بالأونكتاد والتي تشكل ما يقرب من ثلث

(السيد فـــــوران)

العدد الاجمالي . ويجتمع مجلس التجارة والتنمية مرتين في السنة ، ويعتمد جـــدولا للاجتماعات . وفي حدود كل جدول تتم الموافقة عليه ، هناك اعتماد لـ ١٦ أسبوعا مـــن الاجتماعات لأفرقة العمل وأفرقة الخبراء وأفرقة الدراسة . وسوف تمول الأربعة أسابيع المخصصة للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية من هذا الاعتماد ومن ثم تقع في اطار الميزانية العادية .

٢١ - السيد هانسن (الأمين العام المساعد لتخطيط وتنسيق البرامج) : قـــال ان أنشطة الأونكتاد بشان نقل التكنولوجيا تتعلق بالبحوث العامة المتصلة باطار نقل التكنولوجيا وليست مركزة على بلدان منفردة ، الا كخلفية لمشاريع محددة من مشاريع الأونكتاد . ومـــع ذلك ، فالأونكتاد ينظم بعثات لاسداء المشورة الى الحكومات منفردة بناء على طلبهـــا . وسوف يكون من الممكن بيان أى البلدان استفادة من هذه البعثات في تقرير أداء البرنامج .

٢٢ - السيد بيرسون (بلجيكا) : قال ان الاعتماد المتعلق بالـ ١٦ أسبوعا مـــن الاجتماعات الخاصة بالأونكتاد قد خصص قبل أن يتخذ القرار بعقد الـ ٤ أسابيع مـــن الاجتماعات . وبالتالي يبدو أن الاعتماد الأصلي كان مفرطا ، لأنه من المقترح الآن تمويل الاجتماعات الاضافية من ذلك الاعتماد . وعلاوة على ذلك ، فقد اتخذ القرار بعقـــد الاجتماعات الاضافية في جنيف في غياب جميع الدول الغربية بما فيها بلجيكا التي منعـت بهذه الطريقة من الاشتراك في القرار . وأضاف ان حكومته مهتمة جدا بأنشطة الأونكتـــاد وترغب في الاشتراك في القرارات المتعلقة بتلك الهيئة .

٢٣ - السيد أمينای (نيجيريا) : قال ان وفده لا يشعر بالارتياح للتفسيرات الـــتي قدمتها الأمانة العامة ، لأنه لم يحظ الا باجابة واحدة على الأسئلة التي قدمها . ومازال يود معرفة مدى اشتراك الأونكتاد في تنمية المناطق الفرعية في افريقيا ، وما هي المساعدة التي تتلقاها البلدان الافريقية لتنمية الصناعات الثانوية ، والدعم المقدم لتنمية الشحـــن البحرى والنقل . وعلاوة على ذلك ، فهناك بلدان افريقية كثيرة لا علم لها بالخدمـــات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد ؛ ويجب على الأمانة العامة أن توجه أنظار الحكومـات الى هذه الخدمات .

٢٤ - السيد هانسن (الأمين العام المساعد لتخطيط وتنسيق البرامج) : قـــال ان المساهمة المحددة التي يقدمها الأونكتاد الى جهود معينة للتنمية دون الاقليمية تتوقـف على برنامج معونته التقنية ، الذى يتوقف بدوره على موارد الميزانية المتاحة وما اذا كانـت البلدان قد تقدمت بطلبات . والواقع أن الجزء الرئيسي من أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد تجرى في افريقيا لصالح الدول الافريقية . وسوف تعمل الأمانـــة العامة على ضمان تزويد الحكومات بالمعلومات المتعلقة بالخدمات الاستشارية .

٢٥ — السيد الصفطي (مصر) : قال انه يرغب أن يتلقى تأكيدا من المراقب المالي بأن الأربعة أسابيع من الاجتماعات يمكن أن تمول في الحقيقة من الاعتمادات المجازة فعلا .

٢٦ — السيد فوران (المراقب المالي) : قال ان جدول الاجتماعات الذى وافق عليه مجلس التجارة والتنمية يحتوى على اعتمادين عامين . ويتعلق الأول بالـ ١٦ أسبوعا من اجتماعات أفرقة العمل وأفرقة الدراسة وأفرقة الخبراء ، بينما يتعلق الثاني بالـ ٤ أسبوعا من الاجتماعات المتعلقة بالسلع الأساسية. واجتماعات هاتين الفئتين من الافرقة هي الوحيدة التي يتقرر عقدها حسبما تقتضي الحاجة ، بينما يتقرر عقد جميع الاجتماعات الأخرى في تواريخ محددة . ولن تكون هناك مشكلة في ترتيب الأربعة أسابيع من الاجتماعات المكرسة للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية لعام ١٩٨٤ في حدود هذين الاعتمادين .

٢٧ — السيد الصفطي (مصر) : استفسر عن الفئة التي تنتمي اليها الاجتماعات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٢٨ — السيد فوران (المراقب المالي) : قال انه ليست لديه معلومات كافية يجيب بها على مثل مصر بتفصيل اكثر ، لكن الاجتماعات تمول من الاعتمادات العامة . وحتى الآن لم يستخدم المبلغ المخصص لاجتماعات مدتها ١٦ أسبوعا وذلك لتسهيل التكفل ماليا من هذا المبلغ بالاجتماعات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٢٩ — الرئيس : قال انه اذا لم يسمع اعتراضا فسوف يعتبر ان اللجنة تود أن تعتمد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١٥ (A/38/38 ، الجزء الثاني ، الفقرتان ٢٦٦ و ٢٦٧) .

٣٠ — وقد تقرر ذلك .

٣١ — الرئيس : قال ان ممثل اسرائيل طلب اجراء تصويت مستقل على الاعتماد المخصص لانشاء وحدة اقتصادية خاصة لمساعدة الشعب الفلسطيني . وقال ان هذا الاعتماد سيشمل المرتبات والتكاليف العامة للموظفين والسفر ، وسوف يبلغ ٢١٨ ٠٠٠ دولار .

٣٢ — السيد الياشيف (اسرائيل) : قال انه يهدو من الفقرة ٨ من الوثيقة A/C.5/38/4 أن مقدار هذا المبلغ ٤٠٨ ٧٠٠ دولار .

٣٣ — السيد دوك (أمين اللجنة) : قال ان الرقم الذى ذكره ممثل اسرائيل يشمل ٨ في المائة من مجموع المبلغ المخصص للبرنامج ولا يأخذ في الاعتبار الخصم البالغ ٥٠ في المائة الذى يمثله دوران الموظفين . وقال ان الاعتماد البالغ ٢١٨ ٠٠٠ دولار يشمل ١٤٣ ٨٠٠ دولار للمرتبات و ٤١ ٧٠٠ دولار للتكاليف العامة للموظفين و ٣٢ ٥٠٠ دولار للسفر بأسعار ١٩٨٤ — ١٩٨٥ .

٣٤- السيد محيي الدين (السودان) : قال ان وفده يؤيد تماما حقوق الشعب الفلسطيني وسيؤيد اقامة الوحدة الاقتصادية .

٣٥- السيد مصاروة (الاردن) : قال انه نظرا لأن حرمان الشعب الفلسطيني من المساعدة امر لا انساني فان وفده يؤيد اقامة وحدة اقتصادية خاصة.

٣٦- السيد الصفطي (مصر) : قال ان وفده سيؤيد الاعتمادات الواردة تحت الباب ١٥ من الميزانية . وقال ان اللجنة الخامسة معنية بالآثار المالية للقرارات ، وانه مندهش لأن بعض الوفود تسعى لادخال الاعتبارات السياسية في مناقشاتها . وقال ان مصر ستصوت لصالح اقامة وحدة اقتصادية خاصة.

٣٧- ووفق على ادراج اعتماد قدره ٢١٨ ٠٠٠ دولار تحت الباب ١٥ لاقامة وحدة اقتصادية خاصة لمساعدة الشعب الفلسطيني ، وذلك باغلبية ٧٥ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢٠ عضوا عن التصويت .

٣٨- السيد امنيوس (السويد) : تحدث تعليلا للتصويت فقال انه امتنع عن التصويت لاسباب تتعلق بالميزانية فقط . فقد صوت وفده مؤيدا قرار الاونكتاد ١٤٦ (د-٦) ، لكن له تحفظات على اقامة وحدة اقتصادية خاصة. وكان ينبغي منح الامين العام للاونكتاد ولاية اعم للقيام بالأنشطة اللازمة في حدود الهيكل الحالي لمنظمته .

٣٩- الرئيس : اقترح ان توافق اللجنة الخامسة في القراءة الاولى ، وفقا لتوصيات اللجنة الاستشارية (A/38/7/Add.2 ، الفقرة ١٠) ، على اعتماد قدره ١٩٤ ٦٠٠ ٥٥ دولار وان تشير الى انه سيلزم اعتماد اضافي قدره ٩٩ ٨٠٠ دولار تحت الباب ٣١ ، يقابله ايراد بنفس المبلغ تحت باب الايرادات ١ .

٤٠- ووفق في القراءة الاولى على توصية اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ ١٩٤ ٦٠٠ ٥٥ دولار تحت الباب ١٥ لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ ، وذلك باغلبية ٨٧ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت .

٤١- السيد تاكاسو (اليابان) : قال ان وفده صوت مؤيدا الاعتماد الخاص بالباب ١٥ بسبب التزامه القوى بالاونكتاد . ومع ذلك فان له عددا من التحفظات على بعض برامج الاونكتاد . وقال ان وفده يأمل أن تراعي الأمانة العامة تحفظاته وان ينفذ الامين العام مايلزم من اعادة توزيع للموارد والموظفين في حدود الميزانية المعتمدة . كما يأمل ان يعالج الامين العام في مقترحاته المقبلة بشأن الميزانية اوجه القصور في ميزانية الاونكتاد وبرنامجه وذلك بالتقيد بما ينطبق عموما من المبادئ المتعلقة بالميزنة وتخطيط البرنامج .

٤٢- السيد بليائيف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده امتنع عن التصويت لعدة اسباب تتعلق بالمبدأ . فهو اولا يرى ان الهيئة الحكومية الدولية المختصة لم تتمكن من اجراء استعراض سليم للجوانب البرنامجية لمقترحات الميزانية فيما يتعلق بالاونكتاد . والامر الثاني انه سيقت في حالات كثيرة مبررات غير كافية لطلبات الامين العام ؛ ولم يقدم بالذات مبرر لزيادة المصروفات على الخبراء والخبراء الاستشاريين وعلى سفر الموظفين وخدمة الاجتماعات . ويؤيد وفده من حيث المبدأ اقامة وحدة اقتصادية خاصة لتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني . ومع ذلك كان ينبغي ان يكون من الممكن تمويل الوظائف اللازمة من خلال اعادة توزيع الموارد . ولا مبرر لأية مصروفات اضافية في هذا الصدد .

٤٣- السيد هولبورن (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال ان وفده صوت مؤيدا رصد الاعتماد وذلك على امل ان يحيط الامين العام للاونكتاد علما بالاستنتاجات التي توصل اليها الفريق العامل لمجلس التجارة والتنمية .

٤٤- السيد موراى (المملكة المتحدة) : قال ان وفده صوت مؤيدا رصد الاعتماد وذلك على امل ان يحيط الامين العام للاونكتاد علما بالاستنتاجات التي توصل اليها الفريق العامل لمجلس التجارة والتنمية وان ينجح في تحقيق وفورات في ميزانية الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ .

٤٥- الرئيس : دعا اللجنة الى ان تنتقل الى مسألة الاعمال التحضيرية لادخال الصندوق المشترك في طور التشغيل . وذكر ان اللجنة الاستشارية توصي في هذا الصدد بالموافقة على اعتماد اضافي لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ قدره ٩٤٢ ٠٠٠ دولار تحت الباب ١٥ وزيادة قدرها ١ ٧٥٠ ٥٠٠ دولار في تقديرات الايرادات تحت باب الايرادات ٢ واعتماد اضافي قدره ٤٩ ٧٠٠ دولار تحت الباب ٣١ يقابله ايراد بنفس المبلغ تحت باب الايرادات ١ (A/38/7/Add.2 ، الفقرتان ١١ و١٢) .

٤٦- ووفق في القراءة الاولى دون تصويت على توصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد اضافي قدره ٩٤٢ ٠٠٠ دولار تحت الباب ١٥ لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

٤٧- الرئيس : وجه انتباه الاعضاء الى توصيات اللجنة الاستشارية ، التي عرضت شفويا في الجلسة ٣٩ ، بشأن الترتيبات المؤقتة لمجلس الجوت الدولي . وقال ان اللجنة الاستشارية توصي برصد اعتمادات اضافية قدرها ١٠٤ ٠٠٠ دولار تحت الباب ١٥ لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ ، وبزيادة قدرها ١٥٠ ٠٠٠ دولار في تقديرات الايرادات تحت باب الايرادات ٢ .

٤٨- ووفق في القراءة الاولى دون تصويت على توصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد اضافي قدره ١٠٤ ٠٠٠ دولار تحت الباب ١٥ لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

٤٩- السيد منصور (مراقب منظمة التحرير الفلسطينية) : أعرب عن تقديره لجميع الـــدول الاعضاء التي صوتت لصالح اقامة وحدة اقتصادية خاصة لاستقصاء ورصد الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني .

الباب ٦ - ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

٥٠- الرئيس : ذكر الاعضاء بأن وحدة التفتيش المشتركة اعدت تقريرا عن ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية يرد في الوثيقة A/38/334 . وقال ان اراء الامين العام بشأن هـــذا التقرير قد عممت في الوثيقة A/38/334/Add.1 . وذكر انه ابلغ بان اللجنة الاستشارية تعتزم تقديم تعليقات على هـذا التقرير ، ولذلك فهو يقترح ان تؤجل اللجنة اتخاذ قرار بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة وما يتصل بذلك من تعليقات الامين العام ريثما تقدم اللجنة الاستشارية تقريرها بهذا الشأن . ومع ذلك باستطاعة اللجنة ان تواصل نظرها في مقترحات الميزانيـــة الخاصة بالباب ٦ ، وبعض جوانب تقرير وحدة التفتيش المشتركة في المرحلة الراهنة .

٥١- السيد سيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان الامين العام قدم تقديرا قدره ٤٩ ٤٥٠ ٣٠٠ دولار تحت الباب ٦ ، وان اللجنة الاستشارية توصي باعتماد قدره ٤٨ ٩٤٥ ٥٠٠ دولار ، مما يمثل انخفاضا قدره ٥٠٤ ٨٠٠ دولار . وقـــال ان اللجنة الاستشارية اشارت الى اعادة التوزيع في عدد من الحالات ، كما جاء في الفقـــرة ٦-٩ من تقريرها . والتخفيضات التي تقترحها اللجنة الاستشارية يرد تفسير لها في الفقرات ٦-٥ و ٦-٦ و ٦-١٤ و ٦-١٦ و ٦-١٨ و ٦-١٩ من تقريرها .

٥٢- وقال ان مجموعة من التخفيضات التي يود توجيه الانظار اليها تناقض في الفقرات ٦-١٧ الى ٦-١٩ . ولم تصدر اللجنة الاستشارية في الماضي اية توصيات بشأن تضمين تقديـــرات الامين العام مبالغ لتقديم مساهمة مالية الى اللجنة المشتركة لتشجيع مساعدة التعاونيـــات، واللجنة الفرعية للتغذية التابعة للجنة التنسيق الادارية . وقال ان اللجنة الاستشارية قـــد قررت رغم ذلك عند نظرها في مقترحات الميزانية لفترة السنتين المقبلة ان تطلب معلومـــات اضافية عن المبرر لمساهمة الامم المتحدة ، وعن الاساس الذي احتسبت عليه المبالغ المطلوبة. وقالت ان اللجنة الاستشارية مقتنعة في ضوء المعلومات التي تلقتها بوجود الحاجة الـــى استعراض الترتيبات المالية المتعلقة باللجنة المشتركة لتشجيع مساعدة التعاونيات ، ولذلـــك فهي ، توصي بحذف المبلغ المذكور وقدره ٥٦ ٢٠٠ دولار ريثما يجرى هذا الاستعراض. وفيما يتعلق باللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية ، قال ان اللجنة الاستشارية لـــم تستطع ان تتبين كيفية التوصل الى طلب مبلغ ٨٨ ٠٠٠ دولار ، وانها توصي بحذف هـــذا المبلغ الا ان هذا لا يعني الامين العام اذا استطاع مستقبلا ان يبرر طلباته الخاصة بهاتين الهيئتين فلن تؤيدها اللجنة الاستشارية .

٥٣ - الرئيس : قال ان المناقشة التي جرت للباب السادس في لجنة البرنامج والتنسيق تظهر في الفقرات من ١٠٠ الى ١٣٨ من الجزء الثاني من تقرير تلك اللجنة (A/38/38) .

٥٤ - السيد تومو مونتي (جمهورية الكاميرون المتحدة) : تكلم بوصفه نائب رئيس لجنة البرنامج والتنسيق ، فقال ان تلك اللجنة أوصت بعدد كبير من التوصيات بشأن الباب السادس . ووجه النظر في ضوء العدد الكبير من الدراسات المقرر اجراؤها في اطار ذلك الباب ، الى التوصية العامة التي وضعتها لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ١٣١ من تقريرها ، بأن تجرى الدراسات وفقا لما جاء بالفرع ٨ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، أي أن تتسم بالفعالية . وأضاف قائلا ان ضخامة الاعتماد المخصص للخبراء الاستشاريين في الباب السادس ، حدت بلجنة البرنامج والتنسيق الى تأكيد أهمية التقيد بالمعايير المحددة لاستخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين .

٥٥ - واستطرد قائلا ان هناك توصيات أخرى للجنة البرنامج والتنسيق تتعلق باعادة صياغة عناصر محددة من البرنامج في مقترحات الميزانية بهدف جعلها متمشية مع الخطة المتوسطة الأجل أو تغيير درجة الأولوية المعطاة لعناصر محددة من البرنامج .

٥٦ - الرئيس : أشار الى أنه وفقا لبيان الأمين العام الذي يرد مستنسخا في المرفق الأول لتقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/38/38 ، الجزء الثاني) ، لن يترتب على حذف عناصر من البرنامج ، على النحو الذي أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق ، الافراج عن أية موارد في اطار الباب السادس .

٥٧ - السيد أمنيوس (السويد) : قال ان رفض اللجنة الاستشارية للطلبات المتعلقة باللجنة المشتركة لتشجيع مساعدة التعاونيات يستند فيما يبدو الى افتقار الى المعلومات المتعلقة بأنشطة تلك اللجنة في السنوات الأخيرة . واستطرد قائلا انه يود ، لكي يكون بوسعه اتخاذ مقرر مستنير ، أن يتلقى ايضاحا بشأن عدد من النقاط . واسترسل قائلا انه يرغب على وجه التحديد في أن يعرف بالضبط الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في اللجنة المشتركة لتشجيع مساعدة التعاونيات ، وما اذا كان هناك احتمال لحدوث ازدواج في الجهود المبذولة في ميدان أنشطة تلك اللجنة ، وسبب عدم تقديم أي تقرير عن أنشطتها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وماهية الأثر الذي سيترتب على وقف اسهام الأمم المتحدة فيها .

(السيد امنيوس ، السويد)

٥٨ - وأردف قائلا فيما يتعلق باللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية ، ان وفده يود معرفة تاريخ انشاء تلك اللجنة الفرعية ، وما اذا كانت الأمم المتحدة تشارك في أنشطتها والى أى مدى وسبب عدم وجود تمثيل للأمم المتحدة في آخر اجتماع للجنة الفرعية الذى عقد في اذار/مارس ١٩٨٣ ، ونصيب الأمم المتحدة من مجموع المساهمات المقدمة الى اللجنة الفرعية ، والأثر الذى سيعود على تلك اللجنة وعلى مركز الأمم المتحدة بوصفها رئيس لجنة التنسيق الادارية ، نتيجة لقطع المساهمة المقدمة من الأمم المتحدة .

٥٩ - السيد كيلر (الولايات المتحدة الأمريكية) : أشار الى تعليقات الأمين العام على تقرير وحدة التفتيش المشتركة حول ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية (A/38/334/Add.1) ، فقال ان وفده يتفق في أغلب الحالات مع تعليلات وتقديرات الأمين العام . الا أن وفده كان سيرحب ، في بعض الحالات بمعلومات أوفى عن الخطوات التي تتخذها الأمانة لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة .

٦٠ - وفيما يتعلق بالتوصية ١ ، قال ان وفده يقدر أسباب عدم رغبة الأمين العام في نقل ثلاث وحدات من ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية الى ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية . وقال ان وفده بينما يرحب باقرار الأمين العام بأهمية تحديد صلاحيات ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، فانه يشعر بالقلق لعدم اتخاذ أى اجراء في هذا الاتجاه حتى الآن . كما أن وفده لا يمكنه أن يوافق على ما بدا أن الأمين العام يعنيه ضمنا ، وهو أنه ينبغي انتظار تقديم تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تنفيذ القرار ١٩٧/٣٢ في ١٩٨٤ ، ومن ثم فانه يحث الأمين العام على اتخاذ اجراء دون ابطاء . كما ان وفده غير راض كل الرضا عن اجابة الأمين العام بصدد التوصية ٢ . اذ أن قول الأمين العام بكفاية الترتيبات القائمة لا تعززه استنتاجات وحدة التفتيش المشتركة . وقال ان وفده يرى أن التوصية ٢ مازالت تعد مناسبة وسليمة . وفيما يتعلق بالتوصية ٣ ، فمن الأمور المشجعة أن الأمين العام يسلم بالحاجة لعمل المزيد من أجل تحسين آليات التنسيق بين ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ومكتب المدير العام . وذكر أن اجابة الأمين العام على التوصية ٤ لم تكن مرضية بمجملها ، وان وفده يؤيد الغاية من التوصية ويشعر بأنه يلزم القيام بمزيد من العمل في هذا المجال. ويرى وفده الحجج المقدمة في معرض تأييد نقل مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية مرة أخرى الى نيويورك من

(السيد كيلر ، الولايات المتحدة الامريكية)

فيينا (التوصية ٥) لها وجاهتها ، الا أنه يحترم رأى الأمين العام المضاد . ويؤيد وفده بقوة التوصية ٦ ، لأن مسؤوليات التقييم جد مشتته في الوقت الحاضر فيما بين وحدات الأمانة العامة . وينبغي أيضا ادراج وظيفة التقييم في ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية في مهام الوحدة المركزية الموصى بها . وقد لاحظ وفده أن الأمين العام قد ذكر أن هذه المسألة هي موضع اعادة نظر حثيثة وأنه يتوقع أن يقدم ملاحظاته الى الجمعية العامة في ١٩٨٤ . وأشار الى أن وفده يأسف للتأخير الطويل في اتخاذ اجراء في مثل هذا المجال الهام ، كما أن وفده يؤيد التوصية ٧ ويأسف لأن الأمين العام قد فضل ارجاء تقديم تعليقاته حتى الدورة التاسعة والثلاثين .

٦١ - وفيما يتعلق بالباب ٦ من الميزانية المقترحة ، ذكر أن وفده قلق من الاستعانة المفرطة بالخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء المخصصة ، ويرى أن مثل هذه الممارسات تساعد على الاستخدام الأمثل لموارد الموظفين العادية . واختتم كلامه قائلا بأن وفده يؤيد التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية من الأموال المطلوبة لهذا الغرض كما يوافق على توصياتها بشأن هذا الباب ككل .

٦٢ - السيد تاكاسو (اليابان) : قال ان وفده يؤيد بوجه عام توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ٦ واستدرك يقول انه يتساءل ، فيما يتعلق بالوظيفتين المؤقتتين اللتين كان مأذونا بهما أصلا بالاقتران مع الجمعية العالمية للشيخوخة والسنة الدولية للمعوقين واللتين أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية باعتمادهما لسنة اضافية واحدة أخرى ، عما اذا كان يمكن اعادة تخصيصهما للأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة عام ١٩٨٥ .

٦٣ - وأضاف قائلا ان لجنة البرنامج والتنسيق أوصت بحذف أو دمج عدد من عناصر البرنامج تحت الباب ٦ . وان بيان الأمين العام عن الآثار البرنامجية والمالية والادارية المترتبة على تلك التوصيات (A/38/38 ، الجزء الثاني ، المرفق الأول) يثير شكوكا عميقة عن سلامة توزيع البرامج تحت الباب ٦ الى مختلف عناصر البرنامج . وأضاف يقول ان بعض عناصر البرنامج لا تمثل ناتجا أو نشاطا يمكن تحديده بوضوح ، وتبدو في بعض الحالات عديمة الجدوى . وعلى الرغم من أن لجنة البرنامج والتنسيق أوصت بحذف عنصر البرنامج ٧ - ٢ في اطار برنامج الاحصاءات العالمية ، فان الأمين العام لم يقدم ايضاحا للآثار البرنامجية والمالية المترتبة على التوصية المذكورة .

(السيد تاكاسو ، اليابان)

٦٤ - وانتقل الى تعليقات الأمين العام حول تقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية (A/38/334/Add.1) ، فقال انه يتفق تماما مع مبررات الأمين العام للاحتفاظ في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالوحدات الثلاث التي اقترحت وحدة التفتيش المشتركة نقلها الى ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية . كما أن وفده يؤيد أيضا موقف الأمين العام من النقل المقترح لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية من فيينا الى نيويورك . بيد أن وفده لا يتفق مع الأمين العام على أن السبب الرئيسي للمشاكل التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة بالنسبة لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية هو عدم كفاية الموارد . وأشار الى أنه لم يتم توجيه الاهتمام الواجب الى الحاجة لتفويض السلطة للمركز المذكور . وقال ان وفد بلاده يقبل وجهة نظر الأمين العام الخاصة بالتوصية ٦ ، ويتطلع الى معرفة الاقتراحات التي سيتقدم بها في هذا الشأن الى الدورة التاسعة والثلاثين .

٦٥ - واختتم ممثل اليابان كلمته قائلا ان وفده يؤيد التوصية ٧ لوحدة التفتيش المشتركة الواردة بالوثيقة A/38/334 .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠